

تركيا تنفي تخليها عن ضريح «سليمان شاه» لـ «داعش» مقابل إطلاق سراح موظفيها

الأسرى، أن منطقة ضريح «سليمان شاه» - الذي كان في قلعة جعبر قبل أن تغمر بمياه بحيرة الثورة نتيجة إقامة سد الفرات (الطبعة) عام 1973 - هي أرض تركية. وبعد إتمام بناء سد الفرات، طلبت الحكومة السورية من نظيرتها التركية، نقل الضريح إلى تركيا أو أي مكان آخر، خشية انغمار بمياه السد، فاتفق الجانبان على نقل الضريح والفرات إلى منطقة تقع على ضفة نهر الفرات، بالقرب من قرية «قره قوزاق»، على الطريق التي تربط محافظة حلب بمحافظة الحسكة السورية، ثم أبرمت اتفاقية ثانية بين الحكومتين في 22 يناير 2003، وقعت في العاصمة التركية أنقرة، إذ اتفق الجانبان على تحديد مساحة الضريح ومحيطه بـ 10 آلاف و96 مترا مربعا، وقيام تركيا بإعادة ترميم الضريح والمخفر وفتح الضريح أمام الزوار، ويعتبر الضريح هو الأرض الوحيدة ذات السيادة التركية خارج حدود الدولة، يسهر على حمايتها جنود أتراك، ويتم تأمين تبديل وتوريداتهم عبر حواماة تركية بشكل شهري.

يذكر أن «سليمان شاه» كان زعيم قبيلة «قايي» - إحدى قبائل الأتراك الأوغوز الـ 24 الذين يعرفون في التاريخ باسم التركمان، كما ورد في كتاب ديوان لغات الترك للشيخ محمود الكاشغري المؤلف عام 1074، وكتاب «تاريخ أتراك الأوغوز» للمؤرخ التركي «فاروق سومر»، وتوفي عام 1219 مع اثنين من جنسه، أثناء محاولته عبور نهر الفرات، حيث كان في طريقه باتجاه الأناضول، قادما من أواسط آسيا (تركستان).

«الپنتاغون»: الجيش الأميركي حاول تحرير الرهائن من «داعش».. وفشل

الولايات المتحدة من أجل الحصول على فدية ضخمة قبل قتل الصحافي الأميركي جيمس فولي البالغ من العمر 40 عاما، وفقا للصحافي ستيفن سوتولوف والمحتجز كرهينة إلى جانبه. وصدت الصحيفة، في تقرير بثته على موقعها الإلكتروني، مشهد ركوع الصحافي - وهو من مواليد مقاطعة نيو هامبشاير الأمريكية - ومن اختفوا في سورية منذ 22 نوفمبر 2012 - في الصحراء في مكان ما في الشرق الأوسط، والذي لقي حتفه على يد أحد مسلحي «داعش» ردا على ضربات الولايات المتحدة الأمريكية الأمريكية الأخيرة ضد الجماعة المتطرفة في العراق.

ونقلت عن سوتولوف الصحافي بمجلة «التايم» الأمريكية قوله إن الولايات المتحدة رفضت دفع فدية على عكس العديد من الدول الأوروبية التي سخرت الملايين للمجموعات المتطرفة لإنقاذ حياة مواطنيها.

وأكد «نيويورك تايمز» أن داعش تهدد الآن بقتل رهينة ثان هو ستيفن سوتولوف الصحافي بمجلة «تايم» المحتجز إلى جانب فولي.

تشيني يحذر أميركا من هجوم أودح من 11 سبتمبر ما لم تتعامل مع داعش بفاعلية أكثر

مئات الآلاف من الضحايا على حد قوله. وانتقد تشيني في الوقت نفسه الرئيس الأميركي باراك أوباما لعدم مواجهته لتنظيم داعش بجديّة كافية، مشيرًا إلى أن تنظيم داعش الإرهابي استولى على أجزاء كبيرة من سورية والعراق وأخيرا زعم أنه سيرفع رايته فوق البيت الأبيض.

وأضاف تشيني انه ظل يفكر كثيرا فيما إذا كان أوباما شخصًا سانجا أو قليل الخبرة أو لديه أمل في أن سياساته ستنجح في مواجهة العناصر الإرهابية، إلا أنه توصل في النهاية إلى نتيجة أن أوباما يكتشف متأخرا أن نظرتة الدولية قاصرة، على حد قول تشيني. وقال تشيني إن العالم مكان بغضب وضيع في أوقات ما، وهناك ضرورة لوجيخ أميركا القوية للتعامل معه، وأضاف انه يعتقد أن كل يوم يمر على أوباما يكتشف ازدياد الهوة بين نظرتة للعالم التي يتّمنّاها والواقع.

فيسك: الغرب يقف أمام «داعش»

الذي ندرك وحشيته لكننا لا نعرف هويته

فيليب هاموند يكتفون ببداء غضب شديد حيال هذا العدو الذي لا يمكن وصفه. وتساءل فيسك: «هل تتجاهلون التحذيرات، وبالتالي تبتنون أنكم لا تهتمون لأمم مواطنكم في وقت تتفنون فيه العمليات العسكرية- وهي الحقيقة - أم أنكم تتحولون إلى جيمي كارتر وتحنون أسام عدوكم وتطالبون الپنتاغون بأن يبقيه بعيدا».

ولفت فيسك إلى وجود حقائق سيواجهها الغرب بشأن وحشية وجنون «خلاقة» البغادي، هي أن منقذي جرائم الإعدام هؤلاء بدأوا حياتهم المهنية - أو كذلك فعل أعضاء فريقهم - في الجرائم المصورة بالفيديو لقتل عناصر المقاومة المناهضة للولايات المتحدة في العراق، وعلى الرغم من شناعة تصرفاتهم، إلا أن هناك مئات الآلاف من المسلمين السنة الذي يعيشون في هذه المنطقة ولم يغروا بحياتهم.

واسترسل فيسك في تسلاؤلاته قائلا انه إذا كانت «الخلاقة» مثيرة للاشمئز وأن تقسم بالوحشية والبشاعة، فلم لم يفر كل هؤلاء الناس - العراقيين والسوريين - إلى جانب إخوانهم المسيحيين؟

واختتم الكاتب الصحافي تقريره بالإشارة إلى تغير الأحوال، قائلا «على الأقل عندما التقيت بن لادن، لم أكن أخشى على حياتي».

أنقرة - الأناضول: نفتت وزارة الخارجية التركية صحة الادعاءات القائلة بأن تركيا ستعطي ضريح سليمان شاه (جد «عثمان غازي» مؤسس الدولة العثمانية)، في سورية، إلى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) مقابل إطلاق سراح موظفي القنصلية التركية في الموصل بالعراق، الذين تم اختطافهم في وقت سابق.

وأصدرت الخارجية بيانًا حول المزاعم التي تناقلتها وسائل إعلام أمس، مؤكدة أن الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة، بخصوص عاملتي القنصلية الخطفون، إنما تعد مثالًا كبيرًا على التصرف اللامسؤول.

وشدد البيان على أنه لا يمكن القبول باستغلال المواضع المتعلقة بالأمن القومي وسلامة المواطنين بأي شكل من الأشكال، ولا يمكن اعتبار ذلك من الحريات الصحافية.

وأكدت الخارجية ضرورة مراعاة الأخلاق المهنية حيال هذا الموضوع الحساس للغاية، وتجنب نشر الشائعات المغرضة الرامية لتضليل الرأي العام، داعية كل وسائل الإعلام إلى التحلي بالمسؤولية اللازمة، كما دعت الخارجية المواطنين إلى عدم الاكترار لخل هذا الإشاعات الكاذبة، مشيرة إلى تواصل العمل بالتنسيق بين جميع المؤسسات المعنية من أجل عودة موظفي القنصلية إلى الوطن بسلام.

وتنص «اتفاقية أنقرة» التي أبرمت بين مجلس الأمة التركي (البرلمان) والحكومة الفرنسية المنتدبة على سورية، في 20 أكتوبر 1921، والتي أنهت الحرب بين الجانبين وأفضت إلى تبادل



صورة أرشيفية لمقاتلين اكراد في الموصل

(أ.ف.ب)

المساءلة والعدالة وإظهار حسن النية بإطلاق سراح قيادات الجيش السابق الذين لم تثبت إدانتهم». ويضم التحالف الوطني الشيعي بالبرلمان، ائتلاف دولة القانون المنيف عنها رئيس الوزراء المكلف، بالإضافة «ائتلاف المواطن»، و«كتلة الاحرار»، و«الإصلاح الوطني»، «حزب الفضيلة الإسلامي» وبعض المستقلين.

وحظي تكليف العبادي بمباركة دولية وعربية كبيرة، كما أيدته كتل عراقية واسعة، لكن نوري المالكي ورئيس الوزراء المنتهية ولايته رفض هذه الخطوة واعتبرها غير دستورية، قبل أن يعلن مساء الخميس الماضي تنازله عن الترشح لمنصب رئيس الوزراء لصالح العبادي.

بما يعكس التنوع الاجتماعي في العراق». وأشار إلى «ضرورة العمل على ملاحقة جميع قوى الإرهاب بجميع مسماياتها سواء كان من القاعدة أو الميليشيات التي تستخدم موارد الدولة كغطاء لها، وتحريم استخدام العبارات الطائفية في جميع مؤسسات الدولة، والبدء بخطة سريعة لإعادة اعمار المحافظات التي تضررت نتيجة العمليات العسكرية والإرهاب وإيقاف في الأنبار، وإعادة النازحين والمهجريين إلى ديارهم وتعويضهم عما لحق بهم». وقال إنهم، «طالبوا العبادي بضمان حرية التعبير التي كفلها الدستور عبر وسائل الإعلام وإلغاء مادة المحافظات الست هي تحقيق التوازن في جميع مؤسسات الدولة وعلى مختلف المستويات وضمان استقلال القضاء وإبعاده عن التوجيه الحزبي والسياسي، وإظهار حسن النية بإطلاق سراح السجناء الأبرياء غير المحكومين من المكون السني والإسراع بقرار العفو العام عن المعتقلين الأبرياء، وإعادة ممتلكات مساجد ودور العبادة إلى أبناء السنة». وأضاف «طالبنا العبادي أيضا بتفعيل قانون مجالس المحافظات ومنح صلاحيات واسعة للمحافظين ومجالس المحافظات وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية في تلك المحافظات والمشاركة في القرارات العسكرية بتشكيل قيادة عامة للقوات المسلحة

بالتنسيق مع الحكومة الاتحادية ضد أهداف للتنظيم في المناطق الغربية معلومات عن ضربات جوية أميركية ضد «داعش» في الأنبار غدا



مقاتلون من الاكراد يقفون حراسة بالقرب من سد الموصل

(رويترز)

أميركي من طرد المسلحين وإعادة سيطرتها على عدد من المدن والبلدات بعد معارك عنيفة خلال الأسابيع القليلة المنصرمة.

إلى ذلك، أعلنت رئاسة البرلمان العراقي، أمس أن جلسة البرلمان المرتقبة ستشهد مناقشة مقترح قرار يطالب بمنع التغيير الديمغرافي في المناطق التي تخضع لسيطرة عناصر «الدولة الإسلامية». وقال النائب الثاني لرئيس البرلمان، آرام الشيخ محمد: «تقدمت بمشروع قرار إلى رئاسة مجلس النواب قبل اليوم يهدف إلى منع التغيير الديمغرافي في المناطق والمدن التي تخضع تحت سيطرة

الأميركية». ويعم الاضطراب مناطق شمالي وغربي العراق بعد سيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية» و مسلحون ستة متحالفون معه، على أجزاء واسعة منها. في العاشر من يونيو الماضي، بعد انسحاب قوات الجيش العراقي منها بدون مقاومة تاركين كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد. وتكرس الأمر في مدن بمحافظة صلاح الدين، ومدينة كركوك في محافظة كركوك (شمال) وقبلها بأشهر في مدن الأنبار غربي العراق، فيما تمكنت القوات العراقية مدعومة بميليشيات مسلحة موالية لها، وكذلك قوات البيشمركة (جيش إقليم شمال العراق) وبدعم عسكري

أهم المطالب

السنية: تحقيق

التوازن في جميع

مؤسسات الدولة

وضمان استقلال

القضاء وإطلاق سراح

الأبرياء من السنة

إعادة ممتلكات

مساجد ودور العبادة

إلى أبناء السنة



الأنبار - الأناضول: قال رئيس مجلس محافظة الأنبار العراقية صباح كرحوت، أمس إن مباحثات ومفاوضات تجري حاليا بين الكتل السننية الممثلة عن المحافظات السننية الستة، والتحالف الوطني (شيعي) برئاسة رئيس الوزراء المكلف حيدر العبادي.

وأضاف أن «التحالف الوطني وافق على جميع مطالب هذه المحافظات مقابل موافقة الكتل السننية في مجلس النواب (البرلمان) على تشكيل حكومة العبادي».

وقال كرحوت، إن «ائتلاف القوى الوطنية الممثلة عن المحافظات الست السننية في البرلمان «الأنبار (غرب) وصلاح الدين (شمال) ونيبوى (شمال) وديالى (شرق) وكركوك (شمال) وبغداد» عقد اجتماعا في بغداد مع التحالف الوطني برئاسة رئيس الوزراء المكلف حيدر العبادي للخروج من الأزمة، وتنفيذ مطالب المحافظات الست».

وأضاف انه «جرى في الاجتماع مباحثات ومفاوضات بين الجانبين على تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة العبادي»، موضحا أن «التحالف الوطني وافق على جميع مطالب المحافظات السننية، مقابل موافقة ائتلاف القوى الوطنية (يضم كتلا سنية) الذي يمثل تلك المحافظات على تشكيل حكومة العبادي من البرلمان».

ولم يصدر أي تعليق رسمي من التحالف الوطني الوزراء المكلف حول ما قاله كرحوت.

وقال كرحوت إن «مطالب

بالتنسيق مع الحكومة الاتحادية ضد أهداف للتنظيم في المناطق الغربية

معلومات عن ضربات جوية أميركية ضد «داعش» في الأنبار غدا

بغداد - الأناضول: قال رئيس مجلس محافظة الأنبار غربي العراق صباح الكرحوت، أمس إن المقاتلات الأميركية ستبدأ غدا تنفيذ ضربات جوية ضد أهداف لتنظيم «الدولة الإسلامية» في المناطق الغربية من محافظة الأنبار ومدن وبلدات حديثة وعانته وراوه والقائم وذلك بالتنسيق مع الحكومة الاتحادية.

وفي تصريح «للأناضول»، أوضح الكرحوت أن القصف الجوي الأميركي سيبدأ اعتبارا من السبت، ضد أهداف لتنظيم «الدولة الإسلامية» أو ما يعرف إعلاميا بـ«داعش» في المناطق الغربية من محافظة الأنبار ومدن وبلدات حديثة وعانته وراوه والقائم وذلك بالتنسيق مع الحكومة الاتحادية.

وأضاف أن أقواله مستندة إلى معلومات استخباراتية وردته، من دون أن يبين مصدر تلك المعلومات وفيما إذا كانت عراقية أو أميركية.

وأوضح الكرحوت أن «بدء الطائرات الأميركية بتنفيذ طلعات جوية فوق محافظة الأنبار لاستهداف عناصر «داعش» يأتي بعد مباحثات أجراها محافظ الأنبار أحمد الدليمي مع مسؤولين في السفارة الأميركية في بغداد ومسؤولين في الحكومة الاتحادية خلال الأسبوعين الماضيين».

وتوجه القوات الجوية الأميركية منذ أسبوعين، ضربات جوية تستهدف مواقع «الدولة الإسلامية» بمحافظة نينوى شمالي العراق، تقول واشنطن إنها «محدودة» وتنفذ لوقت تفقد التنظيم باتجاه أربيل، عاصمة إقليم شمال العراق، و«حماية المصالح

بغداد تحذر مستوردي نفطها من «داعش» بعقوبات أممية

شركة تسويق النفط هي غير مرخصة وأنها قد تساعد في تمويل الأعمال الإرهابية»، وأن الوزارة تحت «المشتريين والمسوقين على اتخاذ الحيطة والحذر من أن الصفقات غير المرخصة قد تعرضهم إلى العقوبات لمساعدتهم في تمويل الأعمال الإرهابية».

وعبر وزارة النفط العراقية عن قلقها في البيان من «التقارير التي تشير إلى سرقة وتهريب النفط الخام من الحقول التي يسيطر عليها تنظيم داعش الإرهابي»، مضيفة أن «الجهة الرسمية الوحيدة المرخصة من وزارة النفط لبيع النفط الخام العراقي هي شركة تسويق النفط (سومو)».

بغداد - الأناضول: أعلنت وزارة النفط العراقية في بيان نشرته، أمس الاول ترحيبها بقرار مجلس الأمن الدولي حول فرض العقوبات على تنظيم «الدولة الإسلامية» المعروف إعلاميا باسم «داعش»، محذرا الجهات التي قد تسوق وتشتري النفط من التنظيم من «عقوبات» بنهمة تمويل الإرهاب.

وقالت الوزارة في بيان، إن «وزارة النفط ترحب بتبني مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراره الرقم (2170) لعام 2014 الذي تم نشره في 15 (أغسطس) 2014، والذي يدين العمليات الإرهابية في العراق